كلمة وفد جمهوريّة العراق

الدورة الموضوعية للمجلس ألاقتصادي وألاجتماعي

الجزء رفيع المستوى

جنيف، للفترة من ٦-٢٠٠٩/٧/٩

سيدتي الرئيسة

حيث انني اتحدث لأول مرة امام مجلسكم الموقر ، اسمحوا لي أن أعبر عن سرور وفدي لرؤيتكم تترأسون اجتماعاتنا ، ولأدارتكم الحكيمة لعمل المجلس وجلساته ، وستجدون من وفد بلادي استعداداً كاملاً لعمل كل ما من شأنه ان يساهم في إنجاح أعمال هذه الدورة . كما يسعدني ويشرفني أن أترأس وفد بلادي ، واغتنم هذه المناسبة لأعبر عن تأييد وفدي لبيان مجموعة الـ ٧٧ والصين .

سيدتي الرئيسة

لا يخفى على حضراتكم ما ألحقته الأزمة المالية العالمية الراهنة بتداعياتها السلبية من اثار خطيرة عصفت ، ولا تزال ، بالمجتمع الدولي بأسره ، وكانت آثارها اخطر وتداعياتها أكبر على البلدان الفقيرة والنامية . ولقد نجم عن هذه الازمة المالية أزمات سياسية واقتصادية وأزمات اخرى تتعلق بالغذاء والصحة والوقود ، تفاوت حدتها من دولة الى اخرى ، ولكننا وفي المحصلة النهائية وفي ظل العولمة والانفتاح لم ينج أحد منها . ولعل من أبرز السلبيات التي أفرزتها تداعيات الازمة المالية العالمية تتمثل في ضعف نمو الاقتصاد الحقيقي وفقدان الثقة وضعف في تدفق الاموال الضرورية لتلبية حاجات التنمية في البلدان النامية وفي الديمقراطيات الناشئة ممّا ساهم في تزايد معدلات البطالة وفقدان الالاف من الموظفين والعمال لوظائفهم، وحرمان الملايين من حقهم في الغذاء والرعاية الصحية وزيادة عدد الفقراء في الدول النامية، وكذلك إنخفاض الطلب على منتجات الدول النامية وتدهور صادراتها من السلع الاساسية، بسبب انخفاض الطلب العالمي، وهو ما أنعكس سلباً على ميزانيات تلك الدول وقدراتها على تمويل مشاريعها التنموية وعلى استمراريتها في دعم الغذاء وتوفير الخدمات الصحية لسكانها. وقد كان بلدي واحدا من البلدان الذي شهد انخفاظاً كبيراً في ميزانيته لعام ٢٠٠٩ بسبب تقلبات اسعار النفط ، الامر الذي أضعف من زخم تقدم المشاريع الاستثمارية وعملية اعادة

الاعمار . أن الازمة المالية الراهنة تشكل عقبةً أمام تحقيق أهداف التنمية للأمم المتحدة وبشكل خاص ما يتعلق بخفض الفقر في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ في وقت وصل فيه من يعيش تحت حد الفقر ما يقارب المليار شخص في هذا العالم . وفي هذا السياق، يكمن الدور المهم الذي يمكن ان يلعبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبحث عن طرائق فعالة يمكن من خلالها تجاوز العقبات التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويرى وفد حكومة بلادي، انه من الضروري بمكان، التأكيد على أهمية ودور المراجعة الوزارية السنوية (AMR) التي عقدت هذا العام تحت عنوان ((تنفيذ الالتزامات والاهداف المتفق عليها دولياً في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي)) لما لهذه المراجعة من أثر إيجابي في تقويم الخطط المرسومة بغية أدراك أهداف التنمية المستدامة وتحقيق اهداف الالفية الانمائية الجديدة (MDGs)، وكذلك الأسراع في إنجاز جدول أعمال الامم المتحدة للتنمية. وفي الوقت الذي نعاني من هذه الازمات ، ينتشر الوباء الناتج عن الامراض غير السارية مثل السرطان وأمراض القلب والسكري بشكل متسارع ، وبخاصة في البلدان النامية مسبباً خسارةً بشريةً واقتصاديةً كبيرةً ، فضلاً عن المعاناة الانسانية الناجمة عن هذه الامراض. لذلك فأن مناقشة هذا الموضوع في المجلس الاقتصادي والاجتماعي يأتي في وقت مناسب، بل أن ذلك يعتبر من أولويات عمل المجلس ، ومتطلبات مكافحة الفقر في العالم . ومن حسن الحظ أن لدينا استراتيجيات ومدخلات فعالة كفيلة بمكافحة الامراض غير السارية، وبالامكان تنفيذ هذه الاستراتيجيات بشكل ميسور حتى في البلدان منخفضة الدخل، والامثلة على ذلك عديدة ، لعل أهمها مكافحة التدخين. فرفع الضرائب على منتجات التبوغ يحد بشكل كبير من استعمال التبغ، اضافة الى انه يوفر موارد مالية جديدة يمكن استخدامها لتعزيز الصحة العامة. ويعتز بلدي العراق بمصادقته على الاتفاقية الاطارية لمكافحة التبغ والتي تعتبر من انجح

اتفاقيات الامم المتحدة على النطاق العالمي . وعلى الرغم من ضخامة مشكلة الامراض غير السارية ، وامكانيات مكافحتها ، لاتزال الوكالات الخاصة بالتنمية والجهات المانحة تهمل الاهتمام بها .

أيها السادة...

لقد صادق مجلس النواب العراقي، ومنذ إنعقاد الدورة الموضوعية السابقة للايكوسوك في نيويورك في تموز عام ٢٠٠٨، على العديد من ألاتفاقيات الدولية منها ما يتعلق بحقوق ألانسان كألاتفاقية الدولية لحماية جميع ألاشخاص من ألاختفاء القسري وأتفاقية مناهضة التعذيب، ومنها ما يتعلق بالبيئة كأتفاقية الامم المتحدة ألاطارية لمكافحة التصحر، ومنها ما يتعلق بالنهوض بالمرأة مثل أتفاقية أنشاء منظمة المرأة العربية، وفي مجال مكافحة الارهاب مثل أتفاقية ألامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. أن كل هذه الجهود المبذولة تؤكد سعي العراق الحثيث للوصول الى تحقيق أهداف الأمم المتحدة الأنمائية.

سيدتي الرئيسة،

سيداتي سادتي،

يعلم الجميع بأن الماء هو سر ديمومة الحياة وبدونه لايمكن الاستمرار في العيش، وأن العالم يشهد تغييرات مناخية وشحة الامطار وزيادة التصحر. ويواجه العراق تحديات كبيرة وجمة لايمكن مواجهتها من دون دعم ومساعدة دول الجوار ، لاسيما وأن نسبة كبيرة من موارد العراق المائية في حوضي نهري دجلة والفرات تأتي من تلك الدول. وأود أن ابين لكم بأن قطاع الزراعة يستهلك الكمية ألاكبر من الواردات المائية في العراق وأن نهري دجلة والفرات تمثل المصدر الرئيسي لثروة العراق المائية. أن العراق يتطلع الى معالجة هذه المشكلة الكبيرة التي تؤثر على حاضر العراق ومستقبله

في ضوء علاقات حسن الجوار والتعاون وألاحتكام الى قواعد القانون الدولي والاتفاقيات ذات العلاقة ، لاسيما بعد تفاقم ظاهرة شحة الامطار ونقص المياه وزيادة نسب الملوثات التي تلقى في المياه وبالتالي حرمان السكان من أستغلال هذه المياه في الزراعة والري والشرب بالاضافة الى الاضرار الصحية الخطيرة التي تخلفها على الصحة العامة. كما وأن مناطق الاهوار في جنوب العراق ، التي تعتبر من أقدم وأهم المسطحات المائية في الشرق ألاوسط، تشكل مصادر عيش ورزق للالاف السكان من العراقيين , أن هذه ألاهوار تواجه اليوم خطراً كبيراً حيث بدأت ألاهوار تتقلص مساحاتها بسبب الجفاف وإقامة السدود ومشاريع الري وأنشاء تحويرات في مجاري الانهار التي تغذي الاهوار في العراق، وإقامة السدود الترابية التي تمنع ورود أي كمية من المياه بأتجاه ألاهوار منذ عام ٢٠٠٨ ، الامر الذي ادى الى هجرة الالاف المواطنين ونفوق الحيوانات والاسماك والطيور، وتلوث المياه وتحول الاهوار الى مساحات طينية. اننا نتطلع الى معالجة هذا الموضوع ايضاً في ضوء علاقات حسن الجوار، والاتفاقيات ذات العلاقة وبشكل خاص أتفاقية رامسار للاراضي الرطبة، ومن خلال التعاون والدعم الدولي وبما يمكّن العراق من أعادة تأهيل هذه الاهوار، بأعتبارها من أوسع المسطحات المائية في العالم وكذلك لأهميتها الأقتصادية والأجتماعية حيث ان وجودها يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فهي بيئة صالحة للأنسان والحيوان والاسماك والطيور التي تضمن انواعا نادرة منها .

وبما أن مجلسكم الموقر هو الجهة الراعية لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتيها(جنيف ٢٠٠٣، وتونس ٢٠٠٥)، وكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الركائز الاساسية للتنمية المستدامة ، لذا يرى وفد بلادي ضرورة إضطلاع المجلس الأقتصادي والأجتماعي بدور أكبر في مساعدة الدول النامية ومنها العراق على وضع مجموعة مؤشرات لقياس الملائمة لتلك البلدان في مجال النفاذ الى

المعلومات(INFOACCESS) وأستخدامها (INFOUSE) للوقوف على وضعها الراهن ورسم التوجيهات المتعلقة بمجتمع المعلومات على أن لا يتجاوز الفترة اللازمة لتحقيق تلك التوجيهات العام ٢٠١٥ وهو العام المستهدف لبلوغ الأهادف الالفية الأنمائية لعموم العالم، وأن يدعم المجلس البرامج التنفيذية وورش العمل الموجهة الى البلدان النامية وإعطاء دور أكبر للجهات الأقليمية للمجلس لسد النقص الحاصل في الخبرة وتقديم المساعدة التقنية لتلك البلدان لرسم إستراتيجيتها وتحديد توجيهاتها الخاصة نحو بناء مجتمع المعلومات وبخاصة اللجنتين الأقتصادية والأجتماعية لدول أفريقيا(ASCAF) ودول غربي أسيا(ESCWA).

سيدتي الرئيسة

السيدات والسادة المحترمون

دعوني اغتنم هذه المناسبة لأوجزكم بأهم التطورات التي تجري في بلدي. ولكي يكون الايجاز شاملاً ، لابد من الاشارة الى ان ما يعيشه العراق حالياً هو ميراث ثلاثة عقود ونيف من حكم نظام شمولي غابت خلاله جميع الحريات الاساسية. وهو نتيجة الدمار الهائل والشامل الناجم عن ثلاثة حروب خاضها النظام السابق مع جيرانه ومع المجتمع الدولي، فضلا عن النزاعات الداخلية. وهو نتيجة نظام صارم ومتعسف لعقوبات اقتصادية استمرت ثلاثة عشر عاماً، لم يتضرر منها سوى شعب العراق فضلاً عن تمزيقها لنسيجه الاجتماعي . يضاف الى ذلك الخراب والدمار الذي لحق العراق على اثر انهيار النظام السابق وما رافق ذلك الانهيار من تداعيات وعنف وتناحر طائفي ، بحيث بات العراق مرتعاً خصباً لقوى الارهاب العالمي لولا الوقفة البطولية لشعب العراق وحكومة وحدته الوطنية التي تصدت لقوى الارهاب والعنف والخارجين عن القانون وانتصرت عليها وعلى أفكارها واجبرتها على ترك العراق . وبهذه المناسبة أود أن أعبر عن تقدير وشكر وفدي للشعوب والدول الصديقة التي وقفت معنا وساعدتنا في هذه

المعارك الشجاعة. أن حجم المشاكل التي ورثناها من النظام السابق تعكس حجم المسؤوليه التي تضطلع بها حكومة الوحدة الوطنية من اجل النهوض بالعراق مجددا ووضعه في الطريق الصحيح كعضو مسؤول في الاسرة الدولية . وعليه فاننا نتطلع الى التعاون الدولي مع العراق من اجل تحقيق هذا الهدف ، واننا ، وبشراكة مع الامم المتحدة، نعتقد ان العهد الدولي مع العراق هو الاطار المناسب لمثل هذا التعاون الذي يقوم على مبدأ الالتزامات المتقابلة ونحو هدف ادماج العراق في محيطه الاقليمي والدولي .

فعلى الصعيد الامني، نستطيع أن نقول وبكل ثقة بأن حكومة الوحدة الوطنية، الممثلة لاطياف الشعب العراقي كافة ، قد حققت نجاحات أمنية كبيرة بعد تطبيق خطة فرض القانون بداية عام ٢٠٠٨. وقد بدء أفراد الجيش العراقي وقوات الشرطة العراقية بتسلّم المسؤولية الامنية في معظم المحافظات العراقية بعد انتهاء التفويض الدولي للقوات متعددة الجنسية في ٢٠٠٨/١٢/٣١ بموجب قرار مجلس الامن المرقم ١٨٥٩، وتوقيع العراق مع الولايات المتحدة الامريكية أتفاق انسحاب القوات الامريكية وتنظيم وجودها المؤقت في العراق (SOFA) التي نظمت آلية ألانسحاب التدريجي للقوات الامريكية من العراق . وبتاريخ ٣٠ من حزيران الماضي انسحبت جميع القوات الامريكية من المدن والاقضية والقصبات العراقية استنادا الى هذا الاتفاق على ان يكتمل انسحابها من العراق بشكل نهائي اواخر عام ٢٠١١ . وتمسك قوات الامن العراقية حاليا بمسؤولية الامن في جميع محافظات العراق . وتشهد الفترة الحالية الأنتقال في العلاقة بين العراق ودول التحالف من العلاقة المحدودة القائمة على التعاون العسكري والامني الى آفاق أوسع من التعاون في المجالات المختلفة وبما يعزز عملية اعادة الاعمار .

وأما على الصعيد السياسي، فقد حقق العراق نجاحاً كبيراً على الصعيدين الداخلي والخارجي حيث استنأفت العديد من دول العالم علاقاتها الدبلوماسية مع العراق وأعادت فتح سفاراتها في بغداد. وفي هذا السياق، نشير هنا الى قرار مجلس الامن ١٨٥٩ الذي

أقّر بضرورة أستعادة العراق للمكانة الدولية التي كان يتبؤوها قبل اتخاذ القرار ٦٦١ في عام ١٩٩٠. وقد أشاد السيد بان كي مون الامين العام للامم المتحدة في أكثر من مناسبة بالتقدم الذي تحرزه الحكومة العراقية في المجال الأمني والسياسي والأقتصادي. وشهد العراق بداية هذا العام أنتخابات المحافظات التي أشادت بها الامم المتحدة والمجتمع الدولي كافة، والتي جرت بمشاركة الشعب العراقي بجميع أطيافه. وقد برهنت هذا الأنتخابات على الوعي الكبير الذي يتمتع به الشعب العراقي، وأنتهاء العنف الطائفي، ونجاح الحكومة في سعيها الحثيث في تحقيق المصالحة الوطنية. وفي كانون الثاني عام ٢٠١٠ سيشهد العراق تحدياً كبيراً يتثمل في الانتخابات التشريعية القادمة. أن نجاحنا في تلك الانتخابات التشريعية سيكون حدثاً مفصلياً كبيراً في تاريخ العراق الحديث ، وسيعمّق خيار العراق في إقامة دولة القانون والمؤسسات وفي ممارسة الديمقراطية في مجتمع حر متصالح مع نفسه ومع جيرانه ، وسيكرس مبدأ التداول السلمي للسلطة .

وأما على الصعيد الاقتصادي، وعلى الرغم من الازمة المالية العالمية وانعكاستها السلبية على موارد العراق ، الا ان حكومتي تكيّف نفسها في ضوء تطورات هذه الازمة بحيث تكون آثارها السلبية أقل ضرراً. وكان للتطور الكبير الذي طرأ على الوضع الامني في العراق إنعكاساً ايجابياً كبيراً على الوضع الاقتصادي في البلاد ، وفي تنفيذ برنامج الحكومة الاقتصادي، وتحقيق هدف جعل عام ٢٠٠٩ هو عام تحسين الخدمات الاساسية التي تضررت بشكل كبير خلال فترة الأربعين سنة الماضية. ولقد عملت الحكومة على أعادة الهيكلة القانونية للتجارة والاقتصاد في العراق وذلك من خلال تبني قانون الاستثمار المرقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ وإعداد مشاريع القوانين ذات الطبيعة الاقتصادية والتجارية التي تعد مفتاحاً اساسياً لأنضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية والاندماج في الاقتصاد العالمي كقانون المنافسة، وقانون التعريفة الكمركية، وقانون الملكية الفكرية، والقوانين الاخرى ذات العلاقة. ومن الجدير بالذكر، فقد أقرت الحكومة العراقية تعديل قانون

ألاستثمار العراقي الذي يسمح بموجبه للمستثمرين الأجانب تملك ألاراضي والعقارات لغرض إقامة مشاريع الإسكان عليها. إننا نتوقع من أن قانون الاستثمار والتحسن الكبير في الوضع الامني سيسهمان بشكل كبير في جلب الاستثمارات وتسريع عملية التنمية الأقتصادية وإعادة أعمار العراق. وبهذا المناسبة أود أن أدعوا جميع دول العالم للمشاركة في أعادة أعمار العراق وألاستثمار فيه حيث يعد العراق فرصة مؤاتية ومناسبة للاستثمار لاسيما بعد توفر الاجواء الامنية والسياسية والاقتصادية. أن حكومة بلادي تعتقد أنه من ألاهمية بمكان تحقيق أهداف التمنية المستدامة لما لها من آثار سياسية وأقتصادية وأجتماعية إذ أن أزدياد معدلات البطالة وأرتفاع نسبة الفقر يؤدي الى زيادة معدلات الجريمة ويشكل بيئة خصبة للارهاب. لذلك فقد بذلت الحكومة العراقية جهوداً كبيرة في هذا المجال من خلال الدعم المالي الذي توفره الرعاية ألاجتماعية لأكثر من مليون عائلة عراقية، وخلق فرص عمل للعاطلين، وتوفير الاجواء المناسبة لعودة الكفاءات العراقية في الخارج وتخصيص درجات وظيفية لهم، وتقديم الدعم للفلاحين ودعم القطاع الزراعي، وتقديم السلة الغذائية الشهرية لمعظم أفراد الشعب العراقي بغية التخفيف من ألاعباء المعيشية وتوفير أفضل سبل العيش.

...وشكراً